

الدَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ

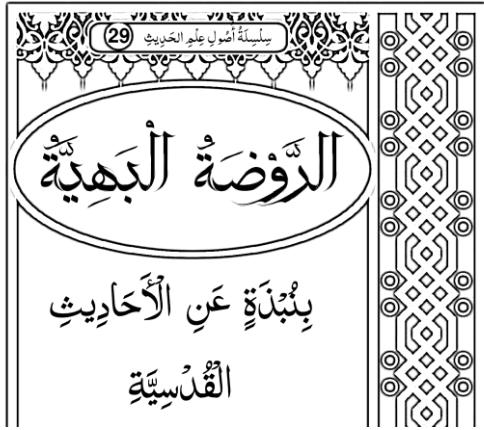
بِنُبُذَةٍ عَنِ الْأَحَادِيثِ

الْقُدُسِيَّةُ

تَأْلِيفُ

ابْنُ الْحَسَنِ عَلَى دِينِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَرْتَقِيِّ الْأَثْرَقِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ،
وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ





حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ هـ ١٤٤٦

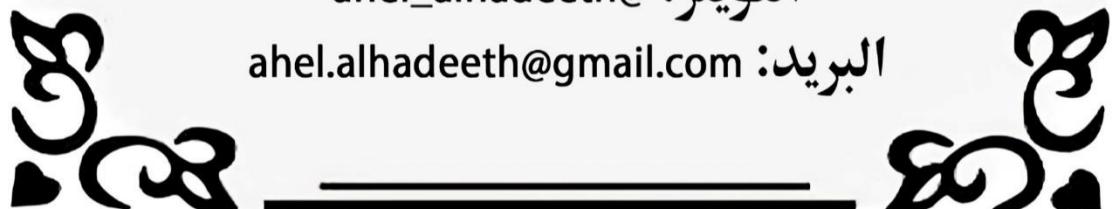


مكتبة
أهـلـ الـ حـادـيـثـ

ملكة البحرين - قلاسي

التويتـر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com



الدَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ

بِتُبْذِلَةٍ عَنِ الْأَحَادِيثِ

الْقُدُسِيَّةُ

تألِيفُ

ابْنُ الْحَسِينِ عَلَى بْنِ حَسِينٍ بْنِ عَلَى الْعَرْفَى الْأَثْرَى

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ،
وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ذِكْرُ الدَّلِيلِ
عَلَى
مَبَاحِثِ الْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا

اعْلَمُ رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ أَهْلَ الْمُصْطَلَحِ فِي كُتُبِ «مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لَمْ يَتَكَلَّمُوا عَنِ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ مُفْرَداً.
وَقَسَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْحَبَرَ؛ بِاعتِبَارِ مَنْ أُسْنَدَ إِلَيْهِ، أَيْ بِاعتِبَارِ مَا يَتَّهِي إِلَيْهِ
الإِسْنَادُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَرْفُوعٌ، وَمَوْقُوفٌ، وَمَقْطُوعٌ.
وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ: أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ يُعَدُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.
* أَوْلُ مَنْ تَكَلَّمَ عَنِ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ:
أَوْلُ مَنْ تَكَلَّمَ عَنْهُ مِنْ جِهَةِ التَّأْصِيلِ هُوَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرِ الْهَئِيمِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي
«شَرْحِ الْأَرْبَعِينِ النَّوْرِيَّةِ».
وَأَخَذَ عَنْهُ: الْقَاسِمِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «قَوَاعِدِ التَّحْدِيدِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ»
(ص ٦٤)، ثُمَّ اسْتُهِرَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِفْرَادُ مَبَاحِثِهِ، لَا سِيمَّا عِنْدَ الْمُعاَصِرِينَ.
* تَعْرِيفُهُ:

ُلْغَةُ الْقُدْسِيُّ: نِسْبَةً إِلَى «الْقُدْسِ»؛ أَيْ: الطُّهُورُ.^(١)
وَاصْطِلَاحًا: هُوَ مَا نُقلَ عَنِ النَّبِیِّ ﷺ، مَعَ إِسْنَادِهِ إِيَّاهُ إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
***الْقَابُهُ:**

الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ، وَالْحَدِيثُ الْإِلَهِيُّ، وَالْحَدِيثُ الرَّبَّانِيُّ.

***خَصَائِصُهُ:**

(١) **الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ:** قَوْلَیَةٌ، وَالْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى: قَوْلَيَةٌ، وَفِعْلَيَةٌ، وَتَقْرِيرَيَةٌ.

(٢) **الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ:** يَقُولُ فِيهَا النَّبِیِّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ»، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى: فَلَا يَرِدُ فِيهَا.

(٣) **الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ مَوْضُوعُهَا فِي الْغَالِبِ:** التَّوْحِيدُ، وَالرَّقَاءُ.

***الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ:**

أَشْهَرُهُ مَا يَلِي:

(١) **أَنَّ الْقُرْآنَ:** يَتَعَبَّدُ بِتَلَاوَتِهِ، وَالْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ: لَا يَتَعَبَّدُ بِتَلَاوَتِهِ.

(٢) **أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدْسِيَّ:** لَا يُشْرَطُ فِي ثُبُوتِهِ التَّوَافُرُ.

(٣) **أَنَّ الْقُرْآنَ:** مُعِجزٌ بِلِفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ: فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(٤) **أَنَّ الْقُرْآنَ:** مَحْفُوظٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ: فَفِيهَا

الصَّحِيحُ، وَالْحَسَنُ، وَالضَّعِيفُ.

(١) انظر: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَظْوِرٍ (ج٦ ص١٦٨)، وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّبِيدِيِّ (ج٦ ص٣٥).

٥) أَنَّ الْقُرْآنَ: لَا تَجُوزُ تِلَاقُهُ بِالْمَعْنَى؛ وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْقُدُسِيُّ: فَتَجُوزُ
رِوَايَتُهُ بِالْمَعْنَى.

٦) أَنَّ الْقُرْآنَ: تُشْرِعُ قِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْقُدُسِيُّ: فَلَا يَجُوزُ.

* عَدْدُ الْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ:

الْأَحَادِيثُ الْقُدُسِيَّةُ لَيْسَتْ بِكَثِيرَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِعَدْدِ الْأَحَادِيثِ النَّبِيَّةِ.

* مِثَالُهُ:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ رض عَنِ النَّبِيِّ صل، فِيمَا رَوَى عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ:
(يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً، فَلَا تَظَالَمُوا، يَا
عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ، إِلَّا
مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطِعُمُونِي أُطْعِمُكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ، إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ،
فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ
جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرُ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا صَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ
تَبْلُغُوا نَفْعِي، فَتَنْقُعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى
أَنَّقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ
وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ
مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ
فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ

المُخیطِ إِذَا دَخَلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِیَ أَعْمَالُكُمْ أُخْصِیَهَا لَکُمْ، ثُمَّ أُوْفِیَکُمْ إِیَاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَیْرًا، فَلِیَحْمَدَ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَیرَ ذَلِکَ، فَلَا یَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ).

حَدِیثٌ صَحِیحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِی «صَحِیحِه» (ص ١١٢٨ ح ٢٥٧٧)، وَالْبُخَارِیُّ فِی «الْأَدَبِ الْمُفَرْدِ» (ص ٢٩٧ ح ٤٩٠)، وَالْبَرَأُ فِی «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٤١ ح ٤٠٥٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِی «صَحِیحِه» (ص ٦١٩ ح ٢٧٨)، وَالْبَیْهَقِیُّ فِی «السُّنْنَ الْكُبْرَیِّ» (ج ٦ ص ٩٣)، وَفِی «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٢٥٩ ح ٤٩١)، وَفِی «شَعَبِ الإِيمَانِ» (ج ٩ ص ٣٠٠ ح ٦٦٨٦)، وَفِی «الْأَدَابِ» (ص ٥١٦ ح ١١٦٨)، وَالْبَغْوَیُّ فِی «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٥ ص ٧٣ ح ١٢٩١)، وَفِی «مَصَابِیحِ السُّنْنَةِ» (ج ٢ ص ١٦٥ ح ١٦٦٥)، وَالْطَّبَرَانِیُّ فِی «مُسْنَدِ الشَّامِیِّینَ» (ج ١ ص ١٩٢ ح ٣٣٨)، وَفِی «الدُّعَاءِ» (ج ٢ ص ٧٤١ ح ١٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِی «الْمُسْنَدِ الصَّحِیحِ الْمُخْرَجِ عَلَیِّ صَحِیحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٩ ص ٤٠٥ ح ١١٢٤٦)، وَابْنُ خُزَیمَةَ فِی «الْتَّوْحِیدِ» (ج ١ ص ٢١ ح ١٠)، وَعَبْدُ الْغَنِیِّ الْمَقْدِسِیُّ فِی «الْتَّوْحِیدِ» (ص ٢١ ح ١)، وَأَبُو نُعَیْمٍ فِی «حِلْیَةِ الْأَوْلَیَاءِ» (ج ٥ ص ١٢٥)، وَفِی «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٩ ص ١٦٩ - النُّکْتُ الظَّرَافُ)، وَالْحَاکِمُ فِی «الْمُسْتَدْرَکِ» (ج ٤ ص ٢٤١)، وَابْنُ الْأَعْرَابِیِّ فِی «الْمُعَجمِ» (ج ٢ ص ٦١٧ ح ١٢٢٢)، وَعَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَسَدٍ فِی «الْمُعَجمِ» (ص ١٣٥ ح ٣٣)، وَالْأَبْرُقُوھِیُّ فِی «مُعَجمِ الشِّیوخِ» (ص ٣٤٦)، وَالسُّبْکِیُّ فِی «مُعَجمِ الشِّیوخِ» (ص ٦١٣)، وَأَبُو مُسْهِرٍ فِی «نُسْخَتِهِ» (ص ٢٣ ح ١)، وَضِيَاءُ الدِّینِ الْمَقْدِسِیُّ فِی «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٥٨٨)، وَأَبُو الْبَرَکَاتِ التَّیْسَابُورِیُّ فِی «الْأَرْبَعَینَ»

(ص ٢٧)، والخراءطي في «مساوىء الأخلاق» (ص ٢٨٤ ح ٦٤٦)، والسمرقندی في «تبیہ الغافلین بآحادیث سید الأنبياء والمُرسَلِین» (ص ٥٢٨ ح ٩١١)، والمهروانی في «المهر وآنیات» (ص ٢٠٨ ح ١٢٥)، وقوام السنّة الأصبھانی في «الحجّة في بيان المحجّة» (ج ١ ص ٢١٢ ح ٨٤)، وفي «التّرّغیب والتّرّھیب» (ج ٣ ص ٧٥ ح ٢١٠٤)، وابن الحداد في «جامع الصّحیحین» (ج ١ ص ٢٣ ح ١٥)، وابن عساکر في «الأربعين الْبُلدانیَّة» (ص ٣٨)، وفي «تاریخ دمشق» (ج ٢٦ ص ١٣٨)، و(ج ٣٨ ص ٢٢٤)، و(ج ٥٤ ص ٢٢٥)، وفي «المعجم» (ج ٢ ص ٧٠١ ح ٨٧٠)، وفي «الأربعين الأبدال العوالي» (ص ٥٨ ح ١٨)، وأبو زرعة الرّازی في «الفوائد المعلّلة» (ص ٧٩ ح ٥)، والعائی في «إثارة الفوائد المجموعۃ في الإشارة إلى الفوائد المجموعۃ» (ج ١ ص ٤٣١ و ٤٣٦)، وصدر الدين البکری في «الأربعین» (ص ١٥٠)، والشّطی الحنبلي في «الثّبت» (ص ٦٢)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (ج ٢ ص ٧٢)، وأبو طاھر السّلّفی في «الأربعين الْبُلدانیَّة» (ص ٨٦)، وأبو عبد الله الرّازی في «مشیخته» (ص ١٢٦)، والنّووی في «إرشاد طلّاب الحقائق» (ج ٢ ص ٨٠٩)، وفي «الأذکار» (ص ٣٧٠)، وابن العدیم في «بعية الطلب في تاریخ حلب» (ج ٥ ص ٢٥٠٤)، و(ج ٧ ص ٣٣١٨)، وابن البخاری في «مشیخته» (ج ٣ ص ١٧١٩ و ١٧٢٠)، وابن جماعة في «مشیخته» (ق/١٤/ط)، وابن اللّمیش في «تاریخ دیسرا» (ص ١٢٤)، وابن مندھ في «التّوحید» (٣٨٠)، والتلّغیلی الحنبلي في «الثّبت» (ص ٥٢)، ومرتضی الزّبیدی في

«الأَمَالِي» (ق/٢٤ ط)، وَالْبَعْلُی فِي «رِیاضِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» (ص ١٨)، وَابْنُ الْأَئْثِرِ فِي «أَسْدِ الْغَابَةِ» (ج ١ ص ٣٥٧)، وَالْفَسَوِی فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِیخِ» (ج ٢ ص ٣٢٦)، وَابْنُ بَلْبَانَ فِي «الْمَقَاصِدِ السَّنِیَّةِ» (ص ٨٠)، وَابْنُ الْجَوْزِی فِي «جَامِعِ الْمَسَانِیدِ» (ج ٢ ص ٢٢٠ ح ١٢٨٩)، وَفِي «الْحَدَائِقِ» (ج ١ ص ٥٥)؛ تَعْلِیقاً، وَالْذَّهَبِی فِي «تَارِیخِ الْإِسْلَامِ» (ج ١٦ ص ٨٦٥)، وَفِي «سِیرِ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ» (ج ٣ ص ٣٦٨)، وَالرَّافِعِی فِي «الْتَّدْوِینِ» (ج ٢ ص ١٧٦)، وَالْمِزْرِی فِي «تَهْذِیبِ الْكَمَالِ» (ج ١٦ ص ٣٧٨) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ سَعِیدْ بْنِ عَبْدِ الْعَزِیزِ التَّنْوِیِّی، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِیدَ، عَنْ أَبِی إِدْرِیسِ الْخَوْلَانِیِّ، عَنْ أَبِی ذَرِّ بْنِ أَلْفَاظٍ عِنْدَهُمْ مُخْتَصِراً وَمُطَوَّلاً.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ صَحِیحٌ.

قَالَ الْحَاکِمُ: هَذَا حَدِیثٌ صَحِیحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّیْخَیْنِ وَلَمْ یُخْرِجَاهُ بِهَذِهِ السِّیَاقَةِ.

قُلْتُ: وَفِی قَوْلِهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ لَیَسَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِیِّ، وَكَذَا أَنَّهُ فِی «صَحِیحِ مُسْلِمٍ»، فَانْتَهِ.

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِیُّ جَمِیلُهُ فِی «تَلْخِیصِهِ» (ج ٦ ص ٢٨٣٥ - الْمُخْتَصِرُ):
 (حَدِیثُ: (یا عِبَادِی)، ذَکَرُهُ، وَهُوَ فِی مُسْلِمٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِیُّ جَمِیلُهُ فِی «شَرِحِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٧٥): (هَذَا حَدِیثٌ صَحِیحٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «حِلْيَةِ الْأُولَائِ وَطَبَقَةِ الْأَصْفِيَاءِ» (ج ٥ ص ١٢٦): (صَحِيحُ ثَابِتٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبْنُ بَلْبَانَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمَقَاصِدِ السَّنَنِيَّةِ» (ص ٨١): (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَالٍ). اهـ

* صِيغُ رَوَايَتِهِ:

(١) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) أَوْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ.

* الْمُصَنَّفَاتُ فِيهِ:

كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

(١) الْأَحَادِيثُ الْإِلَهِيَّاتُ لِلشَّحَامِيِّ.

(٢) مِشْكَاهُ الْأَنْوَارِ فِيمَا رُوِيَ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ الْأَخْبَارِ، لِابْنِ عَرَبِيِّ الطَّائِيِّ.

(٣) الْأَحَادِيثُ الْقُدُسِيَّةُ، لِضِيَاءِ الدِّينِ الْمَقْدِسِيِّ.

(٤) الْمَقَاصِدُ السَّنَنِيَّةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْإِلَهِيَّةِ، لِابْنِ بَلْبَانَ.

(٥) الْأَرْبَعُونَ الْإِلَهِيَّةُ مِنْ رِوَايَةِ خَيْرِ الْبَرِّيَّةِ، لِلْعَلَائِيِّ.

(٦) الْإِتْحَافَاتُ السَّنَنِيَّةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ، لِلْمُنَّاوِيِّ.

(٧) الْأَحَادِيثُ الْمِئَةُ الْمُشْتَمَلَةُ عَلَى مِئَةِ نِسْبَةٍ إِلَى الصَّانِعِ، لِابْنِ طُولُونَ.

(٨) الْأَحَادِيثُ الْقُدُسِيَّةُ الْأَرْبَعِينِيَّةُ، لِلْمُلَّا عَلِيِّ الْقَارِيِّ.

* الخلاف في تعریف الحدیث القدسیِّ:

اختلف العلماء في الحديث القدسیِّ هل لفظه من الله، أو من الرسول ﷺ.
فاعلم رحمة الله تعالى: أن النبي ﷺ صرَّح في الأحادیث بالفاظ کثيرة متنقاربة؛ بأن المذكور هو قول الله تعالى وكلامه.

* وما نقله النبي ﷺ من ألفاظ تشمل على ضمیر المتكلِّم الخاص به تعالى، وهذه الألفاظ لا يمكن أن تصدر إلا من الله عز وجل.

* وتلقاه عنه الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان من سلف الأمة من دون اعتراف على هذه النسبة، ولا نكير، ومن دون البحث الذي شاع عند المتأخرین هل هو كلام الله، أو من كلام النبي ﷺ.

* ولم ينقل عن أحد من السلف، ولا الأئمة الأربع، ولا أحد من الفقهاء التفصیل الذي يذكره المتأخرون.

* بل يرويه اللاحق عن السابق على أنه من كلام الله عز وجل.
فالقول الصحيح: أنه كلام الله لفظاً ومعنى.

وهذا ظاهر صنیع الإمام البخاري رحمه الله في «صحیحه» (ج ۹ ص ۱۴۳)، في «كتاب التوحید»، في: باب قول الله تعالى: «يريدون أن يبدوا كلام الله» [الفتح: ۱۵]، «إنه لقول فضل» [الطارق: ۱۳] «حق» «وما هو بالهزل» [الطارق: ۱۴] «باللَّعب»، ثم ذكر عدداً من الأحادیث القدسیۃ منها:

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسْبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الْأَمْرُ، أُقْلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي، وَالصَّوْمُ جُنَاحٌ، وَلِلصَّائِمِ فَرَحَتَانٌ: فَرَحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرَحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ، وَلَحْلُوفٌ فِيمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَاقَهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ.

وَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «صَحِيحِهِ» (جِ ٩ صِ ١٤٦)؛ فِي: بَابِ كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ.

وَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «صَحِيحِهِ» (جِ ٩ صِ ١٥٦)؛ فِي: بَابِ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْكَرْمَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِيُّ» فِي شِرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (جِ ٩ صِ ٧٩)؛ فِي شِرْحِ حَدِيثٍ: «يَتُرُكُ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَشَهْوَتُهُ مِنْ أَجْلِي»: (فَإِنْ قُلْتَ: فَهَذَا قَوْلُ اللَّهِ وَكَلَامُهُ؛ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ؟، قُلْتُ: الْقُرْآنُ لَفْظُهُ مُعْجِزٌ وَمَنْزَلٌ بِوَاسِطةِ جِبْرِيلَ، وَهَذَا غَيْرُ مُعْجِزٍ، وَبِدُونِ الْوَاسِطةِ، وَمِثْلُهُ يُسَمَّى: بِالْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ، وَالْإِلَهِيِّ وَالرَّبَّانِيِّ). اه

قُلْتُ: فَفَرَقَ الْحَافِظُ الْكَرْمَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْإِعْجَازِ وَالْإِنْزَالِ مِمَّا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ عِنْدَهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمیَةَ حَرَکَتَهُ فِی «الْفَتاوَیٰ» (ج ۱۲ ص ۷۸): (وَلَا يُقَالُ فِی الْأَحَادِیثِ الْإِلَاهِیَّةِ الَّتِی يَرْویهَا عَنْ رَبِّهِ: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، كَقَوْلِهِ: «يَا عِبَادِی إِنِّی حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَیِ نَفْسِی وَجَعَلْتُهُ بِیَنْکُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا»؛ فَكَلَامُ اللَّهِ قَدْ يَكُونُ قُرْآنًا وَقَدْ لَا يَكُونُ قُرْآنًا وَالصَّلَاةُ إِنَّمَا تَجُوزُ وَتَصِحُّ بِالْقُرْآنِ، وَكَلَامُ اللَّهِ كُلُّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمیَةَ حَرَکَتَهُ فِی «الْفَتاوَیٰ» (ج ۱۸ ص ۱۵۷): (وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِیثِ الْإِلَاهِیَّةِ الَّتِی رَوَاهَا الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُرْآنًا، وَقَدْ جَمَعَ فِی هَذَا الْبَابِ: زَاهِرُ الشَّحَامِیُّ، وَعَبْدُ الْغَنِیِّ الْمَقْدِسِیُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْدِسِیُّ، وَغَيْرُهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَیْمِ حَرَکَتَهُ فِی «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ۳ ص ۷۷): (قَالَ تَعَالَى فِی الْحَدِیثِ الْقُدُسِیِّ: «فَبِیٍ يَسْمَعُ، وَبِیٍ یُصِرُّ»). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَیْمِ حَرَکَتَهُ فِی «مَدَارِجِ السَّالِكِینَ» (ج ۳ ص ۱۰۳): (وَقَالَ تَعَالَى فِی الْحَدِیثِ الْقُدُسِیِّ: فِیمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ: عَنْ أَبِی ذِرَّ رَضِیَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَا عِبَادِی، كُلُّکُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطِعْمُونِی أُطْعِمْکُمْ، يَا عِبَادِی، كُلُّکُمْ عَارٍ إِلَّا مِنْ كَسْوتَهُ. فَاسْتَکْسُونِی أَكْسُکُمْ، يَا عِبَادِی، كُلُّکُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَیْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِی أَهْدِکُمْ، يَا عِبَادِی، إِنَّکُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَا أُبَالِی، فَاسْتَغْفِرُونِی أَغْفِرُ لَکُمْ»). اهـ

قُلْتُ: وَهَكَذَا صَنَیعُ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَیْمِ فِی مَوَاضِعَ عَدِیدَةٍ مِنْ کُتُبِهِ، فَاتَّبَیْهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ حَمْلَةً فِي «الْفُصُولِ» (ص ٢٧١): (قَدْ قَدَّمَا أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَخَطَابُهُ لَهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، حَيْثُ يَقُولُ ﷺ: «فَنُودِيْتُ أَنْ قَدْ سَمِعَ كَلَامَ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخَطَابَهُ لَهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، حَيْثُ يَقُولُ ﷺ: «فَنُودِيْتُ أَنْ قَدْ آتَمْمَتُ فَرِيضَتِي وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِيِّ، يَا مُحَمَّدُ: إِنَّهُ لَا يُدَلِّلُ الْقَوْلَ لَدَيْهِ، هِيَ خَمْسُ، وَهِيَ خَمْسُونَ»؛ فَمِثْلُ هَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لِمُوسَى: «إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»، قَالَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ وَأَئِمَّتُهُمْ: هَذَا مِنْ أَدَلِ الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَيْرُ مَخْلُوقٍ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَقُولُ بِذَاتِ مَخْلُوقَةٍ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي» مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ، لِأَنَّهُ بِزَعْمِهِ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَحْلُ الْمَخْلُوقُ قَدْ دَعَا مُوسَى إِلَى عِبَادِتِهِ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمُوْضِعِ.

* وَقَدْ رَوَى ﷺ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً، كَحَدِيثٍ: «يَا عِبَادِيِّ، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مِنْ أَطْعَمْتُهُ..» الْحَدِيثُ وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ أَشْبَاهٌ كَثِيرَةٌ.

* وَقَدْ أَفْرَدَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مُصَنَّفَاتٍ فِي ذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْإِلَهِيَّةِ، فَجَمَعَ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفًا، وَكَذِلِكَ الْحَافِظُ الضِّيَاءُ أَيْضًا، وَجَمَعَ عَلَيْهِ بْنُ بَلْبَانَ مُجَلَّدًا رَأَيْتُهُ، يَسْتَمِلُ عَلَى نَحْوِ مِنْ مِائَةِ حَدِيثٍ.

* وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْأُصُولِ أَنَّ السُّنَّةَ كُلُّهَا، بِالْوَحْيِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى»، وَهَذِهِ الْمَسَأَلَةُ مُقَرَّرَةٌ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ، وَقَدْ أَتَقَنَّهَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبِیْهَقِیِّ فِي كِتَابِهِ: «الْمَدْخُلُ إِلَى السُّنَّةِ»). اهـ

قُلْتُ: فَظَاہِرُ کَلَامِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ حَمْلَهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْقُدْسِيَّةَ کَلَامُ اللَّهِ لَفْظًا.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو الشَّنَاءِ الْأَصْبَهَانِيُّ حَمْلَهُ فِي «بَيَانِ الْمُخْتَصِرِ شَرْحِ مُختَصِرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (ج ١ ص ٤٥٨): (وَقَوْلُهُ - أَيُّهُ: فِي تَعْرِيفِ الْقُرْآنِ -: لِلْإِعْجَازِ، وَهُوَ قَصْدٌ إِظْهَارٌ صِدْقِ دَعْوَى النَّبِيِّ الرَّسُولَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، يُخْرِجُ الْكَلَامَ الْمُنْزَلَ الَّذِي لَيْسَ لِلْإِعْجَازِ، كَالْأَحَادِيثِ الرَّبَّانِيَّةِ، وَالْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ إِنْ لَمْ نَقُلْ بِكَوْنِ نُزُولَهَا لِلْإِعْجَازِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ السُّبْكِيُّ حَمْلَهُ فِي «مَنْعِ الْمَوَانِعِ عَنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (ص ٢١): (وَقَوْلُنَا: لِلْإِعْجَازِ فَصُلُّ ثَالِثٌ يُخْرِجُ الْمُنْزَلَ لَا لِلْإِعْجَازِ؛ كَالْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ حَجَرِ الْهُتَيْمِيُّ حَمْلَهُ فِي «الْفَتْحِ الْمُبِينِ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينِ» (ص ٤٣٢): (اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ تَعَالَى أَقْسَامُ ثَلَاثَةٍ... ثَالِثُهَا: بَقِيَّةُ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، وَهِيَ مَا نُقِلَ إِلَيْنَا آخَادًا عَنْهُ ﷺ مَعَ إِسْنَادِهِ لَهَا عَنْ رَبِّهِ، فَهِيَ مِنْ كَلَامِهِ تَعَالَى، فَتُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ، وَنِسْبَتُهَا إِلَيْهِ حِينَئِذٍ نِسْبَةُ إِنْشَاءٍ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا أَوَّلًا، وَقَدْ تُضَافُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ الْمُخْبِرُ بِهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، بِخَلَافِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَيْهِ تَعَالَى، فَيُقَالُ فِيهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِيهَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَرْدَاوِيُّ حَمْلَهُ فِي «التَّحْبِيرِ شَرْحِ التَّحْرِيرِ» (ج ٣ ص ١٢٣٨): (وَقَوْلُهُ: لِلْإِعْجَازِ، لِيُخْرِجَ سَائِرَ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الرَّبَّانِيَّةِ... وَخَرَجَ

بِقَوْلِنَا: (مُعْجِزُ)، السُّنَّةُ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُنْزَلَةً، وَرُبَّمَا كَانَتْ مُعْجِزَةً أَيْضًا، لَكِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِإِنْزَالِهَا الْإِعْجَازُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: السُّنَّةُ مُنْزَلَةٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا يَنْطَقُ عَنِ الْهَوَى» (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» [النَّجْمُ: ٤ - ٣]، وَمِمَّا يَخْرُجُ بِهَذَا الْقَيْدِ: مَا فِي السُّنَّةِ أَيْضًا مِنْ حِكَايَةِ أَقْوَالِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنَزَّلْ لِإِعْجَازِ). اهـ

قال الفقيه جلال الدين المحتلي رحمه الله في «شرحه على جمجم الجوايم» (ج ١ ص ٢٩٤): (فَخَرَجَ عَنْ أَنْ يُسَمَّى قُرْآنًا بِالْمُنْزَلِ عَلَى مُحَمَّدٍ الْأَحَادِيثُ غَيْرُ الرَّبَّانِيَّةِ وَالْتَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ مَثَلًا وَبِالْإِعْجَازِ... الْأَحَادِيثُ الرَّبَّانِيَّةُ كَحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»). اهـ

وقال الفقيه العطار رحمه الله في «حاشيته على شرح البحال المحتلي على جمجم الجوايم» (ج ١ ص ٢٩٤)؛ معلقاً على كلام المحتلي رحمه الله: (قوله: الأحاديث غير الرَّبَّانِيَّةِ؛ أي: التي ليست محاكيَّةً عن الله وهي الأحاديث النبوية.... قوله: الأحاديث الرَّبَّانِيَّةِ؛ بناءً على أنَّه أنزل لفظها، وقيل: النازل المعنى، والمُعبر هو النَّبِيُّ ﷺ، وعليه فهي خارجة بقوله المُنْزَلُ... إلخ). اهـ

وقال العلامة الصنعاني رحمه الله في «إجابة السائل شرح بغية الامل» (ص ٨٢): (إذا عرفت هذا فالأقوال هي أقواله ﷺ الصادرة عنه؛ بعبارة ته فالقرآن خارج عنها، وكذلك الأحاديث القدسيَّةُ؛ لأنَّها من قول الله تعالى). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْكَتَانِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ الْمُسْتَطْرِفَةِ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كُتُبِ السُّنَّةِ الْمُشَرَّفَةِ» (ص ٨١): (وَمِنْهَا: كُتُبُ فِي الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ الْإِلَهِيَّةِ الرَّبَّانِيَّةِ، وَهِيَ: الْمُسْنَدَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّ جُعِلَتْ مِنْ كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ وَلَمْ يُقْصَدْ إِلَى الْإِعْجَازِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشِّنَقِيطِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «نَثْرِ الْوُرُودِ» (ج ١ ص ٦٧): (فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مَنَزَلٌ)؛ مَا لَيْسَ بِمَنَزَلٍ؛ الْأَحَادِيثُ الْبَبِويَّةُ؛ لِأَنَّ الْفَاظَاهَا لَمْ تُنَزَّلْ عَلَيْهِ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (عَلَى مُحَمَّدٍ) غَيْرُ الْقُرْآنِ مِنَ الْكُتُبِ السَّمَاءِيَّةِ؛ كَالْتَّوْرَاةِ، وَالْإِنْجِيلِ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (لِأَجَلِ الْإِعْجَازِ)؛ الْأَحَادِيثُ الرَّبَّانِيَّةُ؛ كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَالَاهُ: (أَنَا عِنْدَ ظَنٍّ عَبْدِيُّ بْنِي) الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنَزَّلْ لِلْإِعْجَازِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ حَفَظَهُ اللَّهُ؛ كَمَا فِي «الْحُلُلِ الْإِبْرِيزِيَّةِ مِنَ التَّعْلِيقَاتِ الْبَازِيَّةِ عَلَى صَاحِحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٣ ص ٤٤٧): (الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ لِفَظُهُ وَمَعْنَاهُ كُلُّهُ مِنَ اللَّهِ). اهـ

وَسُئِلَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ حَفَظَهُ اللَّهُ؛ عَنِ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ مَا الْأَصَحُّ فِيهِ: لِفَظُهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتَهُ: (لِفَظُهُ وَمَعْنَاهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: لِفَظُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعْنَاهُ مِنَ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ بَلْ لِفَظُهُ وَمَعْنَاهُ... يَقُولُ النَّبِيُّ عَنْ رَبِّهِ أَنَّهُ

يَقُولُ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَنْ نَفْسِي»؛ كُلُّ هَذَا كَلَامُ الرَّبِّ لَفْظًا وَمَعْنَى، جَلَّ وَعَلَا).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْجَامِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الصَّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ النَّبُوَيَّةِ فِي ضَوْءِ الْإِثْبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ» (ص ٢١): (وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْقُدُسِيَّةُ: وَإِنْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ اللهِ لَفْظًا وَمَعْنَى عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي تَعْرِيفِ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ؛ إِلَّا أَنَّهَا مِثْلُ الْأَحَادِيثِ النَّبُوَيَّةِ فِي عَدَمِ التَّعْبُدِ بِتَلَاقِهَا، وَعَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِهَا، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُ الْأَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ بِهَا فَهِيَ مِثْلُ الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ الصَّحِيحَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ حَمَادُ الْأَنْصَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الْمَجْمُوعِ فِي تَرْجِمَةِ الْعَالَمَةِ الْمُحَدِّثِ الشَّيْخِ حَمَادِ الْأَنْصَارِيِّ» (ج ١ ص ٣٦٩): (الْحَدِيثُ الْقُدُسِيُّ إِذَا صَحَّ وَثَبَّتَ سَنَدُهُ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ كَلَامُ اللهِ بَلَغَهُ عَنْهُ نَبِيُّهُ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ حَمَادُ الْأَنْصَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الْمَجْمُوعِ فِي تَرْجِمَةِ الْعَالَمَةِ الْمُحَدِّثِ الشَّيْخِ حَمَادِ الْأَنْصَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٣٩): (إِنَّ كُلَّ الطَّوَافِيفِ الْجَهْمِيَّةِ الْجَعْدِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ الزَّيْدِيَّةِ، وَالْكَرَامِيَّةِ السِّجْسَانِيَّةِ؛ هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ لَفْظُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعْنَاهُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا قَوْلُهُمْ أَيْضًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا قَالَ بِهَذَا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ؛ بَلِ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلْفُ أَنَّ الْحَدِيثَ

(١) «شَرِيطٌ يَعْنُونَهُ: لِقاءً مفتوحًّ معَ سَماحةَ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ بازِ، يُدِيرُ الْلَّقاءَ: عَبْدُ العَزِيزِ السَّدْحَانِ»، مِنْ إِصْدَارَاتِ تَسْجِيلَاتِ الْبَرْدِينِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

الْقُدْسِیَّ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَالنَّبِیُّ ﷺ قَالَ: قَالَ اللَّهُ، وَهَذِهِ حَقِیْقَةٌ لَا صَارِفَ لَهَا، فَإِذَا يُقَالُ: إِنَّ الْحَدِیْثَ الْقُدْسِیَّ كَلَامُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَرْفًا وَمَعْنَیًّا). اهـ

وَسُئَلَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدَّثُ الْأَلْبَانِیُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: الْحَدِیْثُ الْقُدْسِیُّ كَلَامُ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَیًّا، أَمْ مَعْنَیًّا فَقَطْ؟

فَأَجَابَ فَضِیْلَتَهُ: (كِلَاهُمَا، لَفْظًا وَمَعْنَیًّا).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّیْخُ صَالِحُ الْفَوْزَانُ حَفْظُهُ اللَّهُ فِی «إِعَانَةِ الْمُسْتَفِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِیدِ» (ج ٢ ص ٣١): (وَهَذَا مِنَ الْأَحَادِیْثِ الْقُدْسِیَّةِ، نِسْبَةً إِلَى الْقُدْسِ وَهُوَ الطَّهَارَةُ، وَالتَّقْدِیْسُ هُوَ التَّطْهیرُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ تَشْرِیفًا لَهُ لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ). فَالْحَدِیْثُ الْقُدْسِیُّ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ.

أَمَّا الْحَدِیْثُ: عَيْرُ الْقُدْسِیِّ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنَّ الْمَعْنَیَ مِنَ اللَّهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى» (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْدَیُ يُوحِی (٤).

* إِلَّا أَنَّ الْحَدِیْثَ الْقُدْسِیَّ مَعَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَا يَأْخُذُ حُکْمَ الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، بِحَیْثُ يُتَعَبَّدُ بِتَلَاقِهِ مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَبِحَیْثُ لَا يَمْسِهُ إِلَّا طَاهِرٌ مِثْلُ الْقُرْآنِ^(٥)، أَوْ أَنَّهُ يُشَرِّطُ لَهُ التَّوَاتُرُ مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَمِنْ حَیْثُ إِنَّهُ تَجُوزُ رِوَايَتُهُ بِالْمَعْنَیِ. أَمَّا الْقُرْآنُ فَلَا تَجُوزُ رِوَايَتُهُ بِالْمَعْنَیِ.

(١) «الْتَّوَاصُلُ الْمَرْئِيُّ»؛ بِعُنْوانِ: «هَلِ الْحَدِیْثُ الْقُدْسِیُّ كَلَامُ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَیًّا أَمْ مَعْنَیًّا فَقَطْ؟».

(٢) قُلْتُ: وَيَجُوزُ مَسُّ الْقُرْآنِ، عِنْدِ تَلَاقِهِ لِلْأَدِلَّةِ الْوَاضِحةِ فِي ذَلِكَ.

* وَأَدِلَّةُ الْمَنْعِ: لَا تَثْبُتُ لَا فِي دَلَائِلِهَا، وَلَا فِي أَسَانِيدِهَا.

الحاصل؛ أنَّ بَيْنَ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ فُرُوقًا كَثِيرَةً، وَإِنْ كَانَ يَجْتَمِعُ مَعَ الْقُرْآنِ فِي أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَفْظًا وَمَعْنَى). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيُّ حَفَظُهُ اللَّهُ فِي «شِرْحِ الْاِقْتِصَادِ فِي الْاعْتِقادِ» (الدَّرْسُ الثَّانِي): (وَقَوْلُهُ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي)؛ هَذَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَهَذَا الْحَدِيثُ قُدُسِيٌّ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَنْسُوبٌ إِلَى قُدُسِيَّةِ اللَّهِ، وَمَنْسُوبٌ إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَالْقُرْآنُ هُوَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَى إِلَّا أَنَّ الْقُرْآنَ لَهُ أَحْكَامٌ تَخْتَلِفُ). اهـ

قُلْتُ: وَقَالَ عَدَدٌ مِنَ الْمُتَّخِرِينَ وَالْمُعاَصِرِينَ؛ بِأَنَّ لَفْظَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعْنَاهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُصِيبُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ مَعْنَاهُ مِنَ اللَّهِ بِالْإِلَهَامِ أَوْ بِالْمَنَامِ وَلَفْظُهُ مِنْ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ تَارَةً يَكُونُ بِوَاسِطةِ جِبْرِيلَ وَتَارَةً بِالْوَحْيِ وَالْإِلَهَامِ وَالْمَنَامِ.^(١)

قُلْتُ: وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ كَلَامُ اللَّهِ مَعْنَى، وَلَفْظُهُ مِنَ الرَّسُولِ يَنْطَلِقُ عَلَى أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ الْعَامَةِ؛ لِأَنَّهَا وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤) [النَّجْمُ:

وَ٤].

(١) وَأَنْظُرْ: «عُمَدةُ الْقَارِيِّ شِرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٠ ص ٢٥٩)، وَ«الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِيِّ فِي شِرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْكَرْمَانِيِّ (ج ٩ ص ٧٩)، وَ«قَوْاعِدُ التَّحْدِيدِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ» لِلْقَاسِيِّ (ص ٦٦)، وَ«الْأَحَادِيثُ الْقُدُسَةُ الْأَرْبَعِينَةُ» لِلْمُمْلَأِ عَلَيِّ الْقَارِيِّ (ص ١٠)، وَ«الْكُلُّكَاتِ، مُعْجمٌ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْفُرُوقِ الْلُّغُوِيَّةِ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْحُسَيْنِيِّ (ص ٧٢٢).

* مُنَاقِشَةُ قَوْلِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَمِینَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْحَدِیثِ الْقُدْسِیِّ:

قال شیخ شیخنا العلامہ محمد بن صالح العثیمین رحمة الله في «شرح الأربعين النّووية» (ص ٢٣٦): (والحدیث القدسی: کل ما رواه النبي ﷺ عن ربہ عز وجل؛ لأنّه منسوب إلى النبي ﷺ تبليغا، ولیس من القرآن بالجماع، وإن كان کل واحداً منهمما قد بلغه النبي ﷺ أمته عن الله عز وجل).

وقد اختلف العلماء رحمة الله في لفظ الحدیث القدسی: هل هو کلام الله تعالى، أو أن الله تعالى أوحى إلى رسوله ﷺ معناه، واللفظ لفظ رسول الله ﷺ؟ على قولین:

القول الأول: أن الحدیث القدسی من عند الله لفظه ومعناه، لأن النبي ﷺ أضافه إلى الله تعالى، ومن المعلوم أن الأصل في القول المضاد أن يكون بلفظ قائله لا ناقله، لا سيما أن النبي ﷺ أقوى الناس أمانة وأوثقهم رواية.

القول الثاني: أن الحدیث القدسی معناه من عند الله ولفظه لفظ النبي ﷺ، وذلك لوجهین:

الوجه الأول: لو كان الحدیث القدسی من عند الله لفظاً ومعنى؛ لكن أعلى سندًا من القرآن؛ لأن النبي ﷺ يرويه عن ربہ تعالى بدون واسطة^(١)؛ كما هو ظاهر

(١) قلت: هذا لا دليل عليه، وليس يتحقق عليه؛ بل هو وحی کسائر الوحوی يكون بطرقه التي تبتت، فانتبه.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (ج ١١ ص ٣٢٣): (قوله: فيما يروي عن ربہ؛ هذا من الأحادیث الإلهیة ثم هو مُختَمِلٌ أن يكون مما تلقاه ﷺ عن ربہ بلا واسطة، ويحتمل أن يكون مما تلقاه بواسطة الملك، وهو الراجح). اهـ

السُّيَاقِ، أَمَّا الْقُرْآنُ فَنَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿قُلْ نَزَّلَ رُوحُ الْقُدْسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النَّحْلُ: ١٠٢]، وَقَالَ: «نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا مُبِينًا﴾ [الشُّعَرَاءُ: ١٩٣ - ١٩٥].

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لفْظُ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ فَرْقٌ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْحِكْمَةُ تَقْتَضِي تَسَاوِيهِمَا فِي الْحُكْمِ حِينَ اتَّفَقَا فِي الْأَصْلِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ فُروْقٌ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا: أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ لَا يَتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَعَبَّدُ اللَّهَ تَعَالَى بِمُجَرَّدِ قِرَاءَتِهِ؛ فَلَا يُثَابُ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَالْقُرْآنُ يَتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ.^(١)

وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَّلَ تَحَدَّى أَنْ يَأْتِي النَّاسُ بِمُثْلِ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةً مِنْهُ، وَلَمْ يَرِدْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ الْقُدُسَيَّةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَبْرِ الْمَهْبِيُّ جَهْنَمَ في «الْفَتْحِ الْمُبِينِ بِشَرْحِ الْأَرْبَعَيْنِ» (ص ٤٣٣): (وَلَا تَنْحَصِرُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ الْقُدُسَيَّةُ فِي كَيْفِيَّةِ مِنْ كَيْفِيَّاتِ الْوَحْيِ، بِلْ يَعُوزُ أَنْ تَنْزَلَ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ مِنْ كَيْفِيَّاتِهِ؛ كَرْوِيَ النَّوْمُ، وَالْأَلْقاءُ فِي الرُّؤْءِ، وَعَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ جَهْنَمَ: (لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الْقُدُسِيُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَفَظًا وَمَعْنَى؛ لَكَانَ أَعْلَى سَنَدًا مِنَ الْقُرْآنِ)؛ فِيهِ يَنْظَرُ لِأَمْرِيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ: وَحْيٌ؛ كَسَائِرُ الْوَحْيِ، مِنْهُ مَا هُوَ بِوَاسِطَةِ وَمِنْهُ مَا هُوَ بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: السُّنَّةُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ أَيْضًا؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، وَجَاءَتْ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ وَبِدُونِ وَاسِطَةٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهَا أَعْلَى سَنَدًا مِنَ الْقُرْآنِ.

(١) قُلْتُ: لَمْ يَبْثُتْ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، فَإِنْتَهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ مَحْفُوظٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجْرُ: ٩]؛ وَالْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَفِيهَا الصَّحِيحُ وَالْحَسْنُ، بَلْ أُضِيفَ إِلَيْهَا مَا كَانَ ضَعِيفًا أَوْ مَوْضُوعًا، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا لَكِنْ نُسَبَ إِلَيْهَا وَفِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ وَالزِّيَادَةُ وَالنَّفْصُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا تَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بِالْمَعْنَى بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ؛ فَعَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِ نَقْلِ الْحَدِيثِ النَّبِيِّ بِالْمَعْنَى وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ تُشَرِّعُ قِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ، وَمِنْهُ مَا لَا تَصِحُ الصَّلَاةُ بِدُونِ قِرَاءَتِهِ، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَمْسُهُ إِلَّا طَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحِّ^(١)، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَقْرُؤُهُ الْجُنُبُ حَتَّى يَغْتَسِلَ عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ^(٢)، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ ثَبَّتَ بِالْتَّوَاتِ الرَّقْطَعِيِّ الْمُفِيدِ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ، فَلَوْ أَنْكَرَ مِنْهُ حَرْفًا أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَيْهِ؛ لَكَانَ كَافِرًا، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ شَيْئًا

(١) قُلْتُ: لَمْ يَبْتُ هَذَا، فَأَنْتِهِ.

(٢) قُلْتُ: لَمْ يَبْتُ هَذَا، فَأَنْتِهِ.

مِنْهَا مُدَعِّیًا أَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ؛ لَمْ يَكُفُرْ، أَمَّا لَوْ أَنْكَرَهُ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ؛ لَكَانَ كَافِرًا لِتَكْذِبِهِ النَّبِيَّ ﷺ.

* وأجاب هؤلاء عن كون النبي ﷺ أضافه إلى الله، والأصل في القول المضاف أن يكون لفظ قائله بالتسليم أن هذا هو الأصل، لكن قد يضاف إلى قائله معنى لا لفظاً، كما في القرآن الكريم؛ فإن الله تعالى يضيف أقوالاً إلى قائلها، ونحن نعلم أنها أضيفت معنى لا لفظاً، كما في قصص الأنبياء وغيرهم، وكلام الهدى والنملة؛ فإنه بغير هذا اللفظ قطعاً.

* وبهذا يتبيّن رجحان هذا القول، وليس الخلاف في هذا كاًلخلاف بين الأشاعرة وأهل السنة في كلام الله تعالى؛ لأنَّ الخلاف بين هؤلاء في أصل كلام الله تعالى؛ فأهل السنة يقولون: كلام الله تعالى كلام حقيقة مسموع يتكلّم سبحانه بصوت وحرف، والأشاعرة لا يثبتون ذلك، وإنما يقولون: كلام الله تعالى هو المعنى القائم بنفسه، وليس بحرف وصوت، ولكن الله تعالى يخلق صوتاً يعبر به عن المعنى القائم بنفسه، ولا شك في بطلان قولهم، وهو في الحقيقة قول المعتزلة، لأنَّ المعتزلة يقولون القرآن مخلوق، وهو كلام الله، وهؤلاء يقولون: القرآن مخلوق، وهو عبارة عن كلام الله، فقد اتفق الجميع على أنَّ ما بين دفتري المصحف مخلوق.

ثمَّ لَوْ قِيلَ فِي مَسَأَلَتِنَا الْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: إِنَّ الْأَوَّلَيْ تَرْكُ الْخَوْضِ فِي هَذَا؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّنَطُّعِ الْهَالِكِ فَاعِلُهُ، وَالإِقْتِصَارُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ

الْحَدِیثُ الْقُدُسِیُّ مَا رَوَاهُ النَّبِیُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ وَكَفَیْ؛ لَکَانَ ذَلِکَ کَافِیًّا، وَلَعَلَّهُ أَسْلَمُ). اهـ

وَقَالَ شَیْخُ شَیْخِنَا الْعَالَمُوْ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِیْمِیْنَ حَمْلَهُ فِی «الْقَوْلُ الْمُفَیْدُ عَلَیْ کِتَابِ التَّوْحِیدِ» (ج ١ ص ٥٣٨): (وَلَا إِنَّهُ لَوْ کَانَ مِنْ کَلَامِ اللهِ لَفْظًا، لَوَجَبَ أَنْ تَبْثُتَ لَهُ أَحْکَامُ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَفْرَقُ بَیْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ أَحْکَامَ الْقُرْآنِ لَا تَنْطِقُ عَلَیْ الْحَدِیثِ الْقُدُسِیِّ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا فِیهِ نَظَرٌ؛ فَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ یَتَکَلَّمُ وَیَقُولُ وَیَتَحَدَّثُ وَیَنَادِی، وَأَنَّ کَلَامَهُ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ کَلَامُهُ، مُنْزَلٌ غَیرُ مَخْلُوقٍ، وَکَلَامُ اللهِ صِفَةُ ذَاتِهِ فِعْلَیَّهُ؟ أَیْ: ذَاتِهِ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ وَفِعْلَیَّهُ بِاعْتِبَارِ آحَادِهِ. * فَلَیْسَ کُلُّ مَا تَکَلَّمُ بِهِ اللهُ تَعَالَیٰ؛ فَهُوَ قُرْآنُ.

قَالَ شَیْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِیَّةَ حَمْلَهُ فِی «الْفَتاوَیُ الْكُبُرَیِ» (ج ٦ ص ٥٧١): (هَذِهِ الْأَحَادِیثُ الْإِلَهِیَّةُ التَّی يَرُویْهَا الرَّسُوْلُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَیٰ مِثْلُ قَوْلِهِ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَیٰ مِنْ عَادَیٰ لِی وَلِیَا فَقَدْ بَارَزَنِی بِالْمُحَارَبَةِ» وَقَوْلِهِ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَیٰ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِی بِی وَأَنَا مَعَهُ إِذَا دَعَانِی» وَنَحْوِ ذَلِکَ فَهَذَا کَلَامُ عَرَبِیٍّ مَأْثُورٌ عَنِ اللهِ وَمَعَ هَذَا فَلَیْسَ قُرْآنًا وَلَا مِثْلُ الْقُرْآنِ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَیً). اهـ

وَقَالَ شَیْخُ شَیْخِنَا الْعَالَمُوْ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِیْمِیْنَ حَمْلَهُ فِی «شَرِحِ الْقَوَاعِدِ الْمُشْلَلِ» (ص ٦٠): (وَلَکِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا لَنَا وَلِهَذَا الْبَحْثِ؟! بَلْ نَقُولُ: الْحَدِیثُ الْقُدُسِیُّ: مَا رَوَاهُ النَّبِیُّ ﷺ عَنِ اللهِ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ تَتَعَمَّقَ، وَنَقُولُ: هَلْ قَالَ اللهُ هَذَا

لَفْظًا، أَمْ رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ مَعْنَى، هَذَا القَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَسْلَمُ، وَأَبْعَدُ عَنِ الإِيمَانِ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ رَوَاهُ عَنْ رَبِّهِ بِالْمَعْنَى لَا شَكَّ أَنَّهُ قَوِيٌّ جِدًّا؛ لِطُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ لَفْظُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ... عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَنَا أُفَضِّلُ وَأَرْجُحُ أَخِيرًا: أَنَّ الْأُولَى تَرَكُ الْبَحْثَ فِي هَذَا، وَالْقُرْآنُ أَحْكَامُهُ مَعْرُوفَةُ، وَالْحَدِيثُ الْقُدُسِيُّ أَحْكَامُهُ مَعْرُوفَةُ، وَكَوْنُنَا نَقُولُ: هَلْ هَذَا لَفْظُ اللَّهِ، أَوْ غَيْرُ لَفْظِ اللَّهِ؟ لَسْنَا مُكَلَّفِينَ بِهَذَا؛ بَلْ نَقُولُ: هُوَ مَا رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ). اهـ

قُلْتُ: فَالشَّيْخُ ابْنُ عُثَيمِينَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَرَاجَعَ عَنْ قَوْلِهِ؛ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدُسِيَّ لَفْظُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْتَ بِهِ.



فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفْحَةُ

الرَّقمُ الْمَوْضُوعُ

٥	(١) أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ عَنِ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ
٥	(٢) تَعْرِيفُهُ
٦	(٣) الْقَابُهُ
٦	(٤) خَصَائِصُهُ
٦	(٥) الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ
٧	(٦) عَدْدُ الْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ
٧	(٧) مِثَالُهُ
١١	(٨) صَيْغٌ رَوَايَتِهِ
١١	(٩) الْمُصَنَّفَاتُ فِيهِ
١٢	(١٠) الْخِلَافُ فِي تَعْرِيفِ الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ
٢٢	(١١) مُنَاقَشَةُ قَوْلِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيمِينَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدُسِيِّ

